النهار ٠٧-٠٩-٢٠٢٠

سقوط" سد بسري بـ"ضربة قاضية" من البنك الدولي ؟

موريس متى

سقط سد بسري بضربة قاضية أتت على يد البنك الدولي وبعد أشهر من الاعتصامات الشعبية في مرج بسري رفضاً للمشروع الذي انقسمت الآراء حوله بين رافض ومؤيد. المشروع توقف وملف سد بسري قد يكون طوي الى غير رجعة أقله في الأشهر المقبلة.

وصل كتاب الى الحكومة اللبنانية من البنك الدولي ليعلمها أن المؤسسة الدولية قررت إلغاء، وفوراً، المبالغ التي لم يتم إنفاقها على مشروع زيادة إمدادات المياه الذي يعرف بمشروع سد بسري وقيمتها ٢٤٤ مليون دولار لعدم إنجاز البنود التي تشكّل شروطاً مسبقة للبدء بأعمال بناء السد، ليبقى البنك الدولي ملتزماً في الوقت الحاضر تغطية بعض النفقات ذات الصلة بمتطلبات الإجراءات المالية والتوريدات والحماية الاجتماعية والبيئية.

بنود لم تنفذ

في ٢٦ حزيران الماضي عُلّق العمل جزئياً في مشروع سد بسري، وكان البنك الدولي أعرب مراراً منذ مطلع العام ٢٠٢٠ عن قلقه بشأن مسائل عدة كانت تؤثّر سلباً على ما وصفه البنك بـ"نجاح" تنفيذ المشروع، ليبدأ بتحذير الحكومة اللبنانية من امكان وقف التمويل، محدداً تاريخ ٢٢ تموز الفائت موعدا نهائيا للحكومة لتلبية جميع بنود الاتفاق والا "وقف التمويل". استمرت الضغوط الشعبية والأهلية والبيئية والسياسية الرافضة للمشروع ونجحت بوقف عمل المتعهد في مرج بسري، ما دفع الحكومة الى الطلب من المؤسسة الدولية تمديد المهلة التي حدّدها البنك في ٢٢ تموز لمدة ثلاثة أشهر. ونظراً الى القيود الناتجة من جائحة فيروس كورونا وافق البنك الدولي على تمديد المهلة ستّة أسابيع لتنفيذ ما تضمنه الاتفاق بين الحكومة اللبنانية والبنك خصوصا لناحية:

–أن تكون الحكومة قد انتهت من وضع خطة التعويض الإيكولوجي وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة وبالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيّين في موعد أقصاه ٤ أيلول ٢٠٢٠.

–أن تكون الحكومة قد انتهت من وضع ترتيبات التشغيل والصيانة في موعد أقصاه ٢٤ آب ٢٠٢٠.

–تواجد المقاول في موقع العمل في موعد أقصاه ٤ أيلول ٢٠٢٠ وهو الأمر الذي نجح الناشطون على الأرض في منع تحقيقه ووقفوا أمام الجرافات والشاحنات.

أرسل البنك الدولي ٦ خطابات هذا العام إلى رئيسي الوزراء السابق والحالي في هذه التواريخ (١١ كانون الثاني، و٢٨ كانون الثاني، و١٢ آذار، و٢٠ أيار، و٢٦ حزيران، و٢٨ تموز ٢٠٢٠). كما طلب اتخاذ إجراءات محدّدة زمنياً بشأن الحوار العام، وإعداد خطة التعويض الإيكولوجي، وبرنامج توزيع منافع على المجتمعات المتواجدة في محيط موقع السد، وترتيبات تشغيل السد وصيانته، وعودة المقاول إلى العمل في موقع المشروع. وأرسل الفريق بعثات إشراف متكررة بوتيرة بعثة كل شهرين في المعدل، وعمد إلى متابعة التنفيذ والتقدم المحرز عن كثب مع شركاء المشروع. إنتهت المهلة التي حددها البنك الدولي منتصف ليل الجمعة – السبت الفائت فيما لم تتحقق الشروط المطلوبة ولم يتلقَّ البنك الدولي أدلة مُرضية على أن البنود الثلاثة المطلوبة قد تحقّقت، ليخرج بعدها معلنا وقف التمويل المخصص للمشروع.

أهمية المشروع للبنك الدولي

لطالما شدد البنك الدولي على اهمية هذا المشروع، حيث يشير التحليل التفصيلي لمشروع سد بسري بحسب ما يؤكد البنك إلى أن السد ضروري لتأمين إمدادات مياه الشرب الى منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان، بالاقتران مع المصادر الأخرى الموجودة للمياه، مثل المياه الجوفية والينابيع، مشيراً الى عدم وجود أي بديل جاهز حالياً للتنفيذ لتأمين كميات المياه التي كان سد بسري سيوفرها في فصل الصيف. وخلال مرحلة تصميم المشروع، طلبت الحكومة اللبنانية إجراء دراسة تحليلية تفصيلية للبدائل، وقد أظهرت أن هناك حاجة إلى مجموعة من الإجراءات المرتبطة بالسدود وغير المرتبطة بها لزيادة كميات المياه التي تُجر إلى منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان على المدى الطويل، استناداً إلى اعتبارات تقنية واقتصادية وبيئية واجتماعية حسبما يؤكد البنك. ومن هنا يعتبر البنك الدولي ان اكثر من ١,٦ مليون شخص يعيشون في منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان لن يتمكنوا من الحصول على إمدادات مياه نظيفة بصفة موثوق بها، ولن تتمكن الأسر من الاعتماد على شبكة المياه العامة، وستضطر إلى الاستمرار في الاعتماد على مصادر بديلة باهظة الثمن للمياه مثل الصهاريج وزجاجات المياه.

مواقف منقسمة

توالت المواقف من قرار البنك الدولي، فالنصر الكبير كان للناشطين البيئيين وكل من رفض هذا المشروع الذي اعتبره العديد منهم من غير فائدة بل يحمّل لبنان مزيداً من الأعباء المالية كما يدمر مرجاً طبيعياً من الأجمل في العالم. وفي هذا السياق، إعتبرت الحملة الوطنية للحفاظ على سد بسري ان قرار البنك اسقط ما وصفته بـ"صفقة السد" بإرادة الشعب اللبناني. فهنيئاً للبنان بمرج بسري. أما موقف "التيار الوطني الحر" الذي كان الداعم الابرز للمشروع، فغرد رئيسه النائب جبران باسيل عبر "تويتر" قائلا: "سيأتي يوم تطالب فيه الدولة اللبنانية ومعها كل أهالي بيروت وجزين وصيدا والشوف وبعبدا وعاليه بتمويل سدّ بسري. سيسقط النكد

السياسي وستظهر الحاجة للمياه، عندها لن ينفع البكاء، ولن يجدي إلّا تأمين قرض جديد لنعود إلى نفس السدّ وبنفس الشروط، ولكن بكلفة أعلى بكثير... هكذا أفلسوا لبنان."

في آب ٢٠٢٠، قدّمت الحكومة اللبنانية مسودة خطة التعويض الإيكولوجي، وأرسل البنك الدولي ملاحظاته بشأنها في ٢٥ من الشهر ذاته. وحتى الآن، لم تعالج الحكومة هذه الملاحظات على النحو المطلوب من البنك الدولي، ولم تجر مشاورات مع أصحاب المصلحة. وخطة التعويض الإيكولوجي هي جزء من تقويم الأثر البيئي والاجتماعي المطلوب إعداده في إطار المشروع. وهي عبارة عن خطة للتعويض عن التأثيرات التي لا يمكن تجنبها على خدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية من خلال تدابير ستنفّذ خارج منطقة الخزان، بحيث لا تكون هناك بشكل عام "خسارة صافية" أو "أرباح صافية" في التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وتشمل بعض الأنشطة التي تغطيها الخطة: إعادة تشجير بعض أنواع النباتات، وإدارة الغابات للحد من مخاطر الحرائق، وتجديد الموائل المتدهورة (مثل المحاجر المهجورة والحفر الرملية) وتوفير الحماية لموائل مختارة.

إشكالية اساسية تتعلق بعملية جر مياه نهر الليطاني نحو العاصمة بيروت. فالبنك الدولي كان ينتظر توقيع اتفاق مع مصلحة مياه الليطاني التي لم تتمكن من توقيع هذا الاتفاق لتعذّر المصلحة، ونتيجة نقص المعطيات التي كانت في عهدتها، عن الموافقة على طلب تأمين ٥٠ مليون متر مكعب من مياه سد القرعون لتغذية بيروت، لكون هذه المياه لا تراعي الشروط الصحية المطلوبة، وهي تستخدم لتوليد الطاقة الكهرمائية وإنتاجها. وايضاً هذه المياه يجري استخدامها لتغطية جزء من البقاع والجنوب. وبالتالي لم توافق المصلحة على توقيع الاتفاق.

دراسات عدة سُلمت للبنك الدولي وأثارت مخاوفه من آثار المشروع ومنها الدراسات الزلزالية حيث يمكن تنفيذ هذا المشروع أن يؤدي إلى تحريك ما يعرف بفيلق "روم" للزلازل، ما ينذر بكارثة في المنطقة. كما وصلت الى البنك الدولي دراسات حول الأهمية التاريخية لمرج بسري. كل هذه الدراسات المستجدة حثت البنك الدولي على إعادة النظر بموقفه من تمويل هذا المشروع.

شدّد البنك الدولي مراراً وتكراراً على اعتماد عملية تشاورية مفتوحة وشفافة وشاملة حول المشروع، وطلب تزويده آخر المستجدات في ما يتعلق بالتواصل الجاري بين الحكومة وأصحاب المصلحة اللبنانيين. كما دعا البنك الدولي الحكومة اللبنانية إلى النظر في إمكان الاستعانة بطرف ثالث مستقل لبدء الحوار مع جميع أصحاب المصلحة.

قدّمت الحكومة مذكرة تفاهم حول ترتيبات التشغيل والصيانة في ٢٤ آب ٢٠٢٠ والتي أتت مخالفة لأحكام اتفاق القرض، وبناء عليه طلب البنك مزيداً من التفاصيل حول الآليات المؤسسية والمالية المطبّقة بين وزارة الطاقة والمياه ومؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان. ومن دون هذه المعلومات، فإن البنك الدولي لا يستطيع أن يحدد مدى التزام الحكومة بنود اتفاق القرض.

الغاء جزئي يوقف النفقات مع بعض الاستثناءات

بالعودة الى قرار البنك الدولي الخاص بالإلغاء الجزئي لتمويل مشروع سد بسري، فهذا الإلغاء يوقف النفقات غير المصروفة ضمن مكونات معينة من القرض، وبالتالي لم يعد من الممكن الاستمرار في الصرف منها. ويُستثنى من قرار الإلغاء بنود الإنفاق الآتية:

عقود موظفي وحدة إدارة المشروع.

عقد مراجعة الحسابات.

الخدمات الاستشارية والأشغال المتعلقة بالإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية.

من شأن هذه الاستثناءات أن تكفل امتثال المتطلبات المتعلقة بالإجراءات المالية والتوريدات والحماية الاجتماعية والبيئية لمعايير البنك الدولي. هذا وسيتم إلغاء الأموال المتبقية غير المصروفة بمجرد استيفاء جميع المتطلبات الائتمانية والبيئية والاجتماعية المطبقة على المشروع. ويؤكد البنك الدولي بعد قراره حيال مشروع سد بسري انه على استعداد للعمل مع الحكومة اللبنانية لتحديد كيفية استخدام محفظة قروضه الحالية، بما فيها المبالغ غير المصروفة ضمن مشروع سد بسري الملغى.